



معالم إحصائية

نشرة شهرية

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الثالث من سنة 2021

4 البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية

تطور الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

الرقم الإستهلاكي للإحدى عشرة أشهر الأولى	الرقم الإستهلاكي الشهري	الرقم الإستهلاكي للإحدى عشرة أشهر الأولى	التغير %	الرقم الإستهلاكي الشهري		المدن
				أكتوبر 2021	نونبر 2021	
103,7	102,7	104,6	0,1	104,5	104,6	أكادير
104,2	102,5	106,3	0,4	105,9	106,3	الدار البيضاء
103,8	103,0	105,5	0,1	105,4	105,5	فاس
102,8	101,7	104,6	-0,2	104,8	104,6	القنيطرة
103,7	102,4	105,8	0,8	105,0	105,8	مراكش
102,7	101,8	103,7	0,0	103,7	103,7	وجدة
103,7	102,4	105,0	0,0	105,0	105,0	الرباط
102,4	101,8	103,1	-0,5	103,6	103,1	تطوان
103,4	102,2	104,8	0,3	104,5	104,8	مكناس
103,6	102,4	104,8	0,0	104,8	104,8	طنجة
104,2	103,8	105,1	0,1	105,0	105,1	العيون
103,9	103,4	105,5	0,4	105,1	105,5	الداخلة
105,7	105,2	107,9	0,1	107,8	107,9	كلميم
103,3	101,7	105,1	0,3	104,8	105,1	سطات
106,2	104,9	108,4	-0,1	108,5	108,4	أسفي
104,2	102,5	106,7	-0,5	107,2	106,7	بني ملال
103,5	102,2	104,0	-0,9	104,9	104,0	الحسيمة
102,8	101,5	104,4	0,0	104,4	104,4	الرشيدية
103,8	102,5	105,4	0,2	105,2	105,4	المجموع

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، أهم الارتفاعات في الدار البيضاء وبني ملال ب 1,7% وفي سطات ب 1,6% وفي مراكش والرباط والحسيمة والرشيدية ب 1,3% وفي مكناس وطنجة وأسفي ب 1,2% وفي القنيطرة ب 1,1% وفي أكادير ب 1,0%، وأقل الارتفاعات في العيون ب 0,4% وفي الداخلة وكلميم ب 0,5% وفي تطوان ب 0,6%.

على مستوى المدن، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك خلال شهر نونبر 2021 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في مراكش ب 0,8% وفي الدار البيضاء والداخلة ب 0,4% وفي مكناس و سطات ب 0,3% وفي أكادير وفاس والعيون وكلميم ب 0,1%. بينما سجلت انخفاضات في الحسيمة ب 0,9% وفي تطوان وبني ملال ب 0,5% وفي القنيطرة ب 0,2%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك، خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى من

تطور التغيرات السنوية 2021 - 2019

التغير %	السنة	نونبر/ نونبر ⁽¹⁾	للإحدى عشرة أشهر الأولى ⁽²⁾
0,2	2019	0,4	
0,7	2020	0,2	
1,3	2021	2,6	

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للإحدى عشرة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

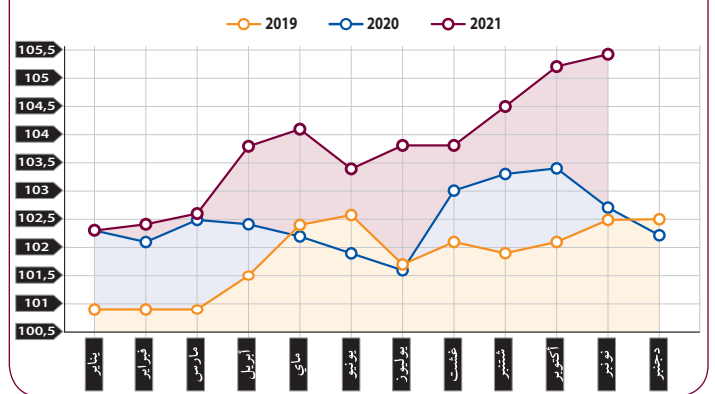
الأثمان

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر نونبر 2021، ارتفاعا ب 0,2% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الإستهلاكي للمواد غير الغذائية ب 0,3% و تراجع الرقم الإستهلاكي للمواد الغذائية ب 0,1%. بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك ارتفاعا قدره 2,6% خلال شهر نونبر 2021. وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الإستهلاكي للإحدى عشرة أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفاعا قدره 1,3% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك



أقسام المواد	الرقم الإستهلاكي الشهري		التغير %	الرقم الإستهلاكي للإحدى عشرة أشهر الأولى		التغير %
	أكتوبر 2021	نونبر 2021		2021	2020	
المواد الغذائية	105,1	105,0	-0,1	102,5	102,9	0,4
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	104,3	104,2	-0,1	101,7	102,0	0,3
المشروبات الكحولية والتبغ	125,5	125,5	0,0	121,1	125,5	3,6
المواد غير الغذائية	105,3	105,6	0,3	102,5	104,3	1,8
الملابس والأحذية	105,8	106,3	0,5	102,6	104,6	1,9
السكن والماء والكهرباء والغاز ومجروفات أخرى والآلات والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	102,9	102,9	0,0	101,7	102,5	0,8
الصحة	101,8	101,8	0,0	101,6	101,8	0,2
النقل	108,5	109,6	1,0	100,6	106,4	5,8
المواصلات	103,6	103,6	0,0	103,9	103,7	-0,2
الثقافة والترفيه	100,7	100,9	0,2	99,4	100,1	0,7
التعليم	111,8	111,7	-0,1	108,9	110,7	1,7
مطاعم وفنادق	104,9	105,1	0,2	103,5	104,5	1,0
مواد وخدمات أخرى	108,5	108,7	0,2	104,0	106,1	2,0
الرقم الإستهلاكي العام	105,2	105,4	0,2	102,5	103,8	1,3

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية

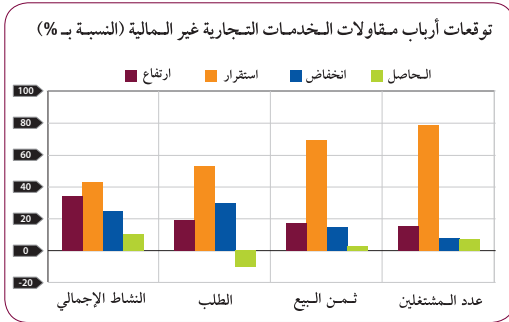
قطاع الخدمات التجارية غير المالية قطاع تجارة الجملة

دجنبر 2021

نبرز أهم ارتسامات أرباب المقاولات المستقاة من بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الرابع من سنة 2021 لدى المقاولات العاملة بقطاعي الخدمات التجارية غير المالية وتجارة الجملة. وترصد هذه الارتسامات التطور الحاصل في إنتاج هذين القطاعين خلال الفصل الثالث من سنة 2021 وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الرابع من سنة 2021.

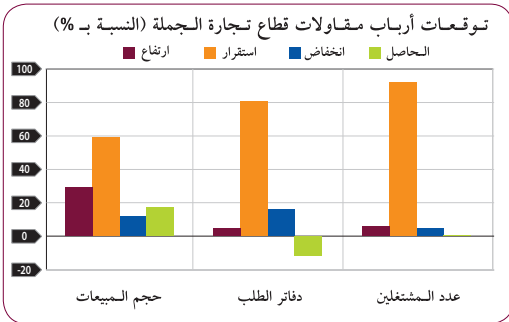
2. توقعات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الرابع من سنة 2021

1.2 قطاع الخدمات التجارية غير المالية
خلال الفصل الرابع من سنة 2021، يتوقع 34% من مقاولي قطاع الخدمات التجارية غير المالية ارتفاعا في النشاط الإجمالي واستقرارا حسب 42% منهم. وتعزى هاته التوقعات، من جهة، إلى التحسن المنتظر على مستوى أنشطة «النقل البري والنقل عبر الأنابيب» و «التخزين والخدمات الملحقة بالنقل»، ومن جهة أخرى إلى الانخفاض المنتظر في أنشطة «الإيواء» و «النقل الجوي» و «أنشطة وكالات الأسفار ومنظمي الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المرتبطة بها». 52% من أرباب مقاولات قطاع الخدمات التجارية غير المالية يرتقبون استقرارا في مستوى الطلب كما يتوقع 78% منهم استقرارا في عدد المشتغلين.



2.2 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الرابع من سنة 2021، يتوقع 29% من تجار الجملة ارتفاعا في حجم إجمالي المبيعات وانخفاضا حسب 12% منهم. وقد يعزى هذا التطور من جهة إلى الارتفاع المرتقب في حجم مبيعات «تجارة المواد الغذائية والمشروبات بالجملة» و مبيعات «أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة». وبخصوص مستوى دفاتر الطلب، يتوقع أن يكون عاديا حسب 80% من تجار الجملة. كما يتوقع 91% من أرباب المقاولات استقرارا في عدد المشتغلين.

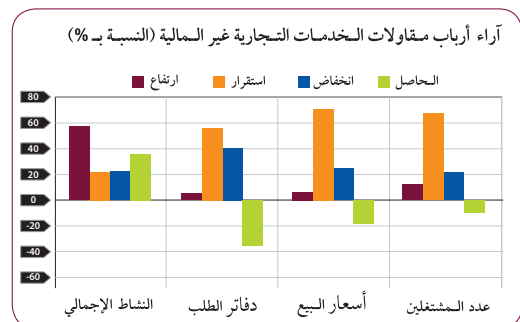


(1) يشمل اساسا تجارة المحروقات والمعادن وخدمات المعادن بالجملة.

1. ارتسامات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الثالث من سنة 2021

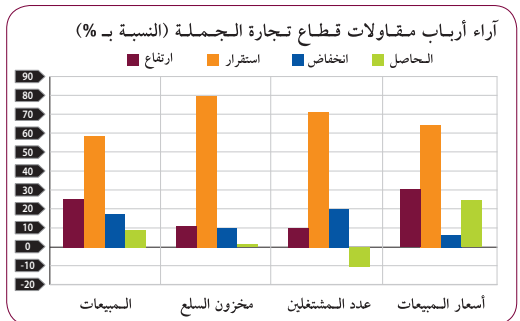
1.1 قطاع الخدمات التجارية غير المالية

خلال الفصل الثالث من سنة 2021، قد يكون النشاط الإجمالي لقطاع الخدمات التجارية غير المالية عرف ارتفاعا حسب 57% من مقاولي القطاع وانخفاضا حسب 22%. ويعزى هذا التطور، من جهة، إلى التحسن المسجل في أنشطة «النقل الجوي» و «الاتصالات» و «الإيواء» و «النقل البري والنقل عبر الأنابيب»، ومن جهة أخرى، إلى تراجع أنشطة «النقل المائي» و «التخزين والخدمات الملحقة بالنقل». وتكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات هذا القطاع قد بلغت نسبة 77%. اعتبر مستوى دفاتر الطلب لقطاع الخدمات التجارية غير المالية عادي حسب ارتسامات 56% من مقاولي القطاع وأقل من العادي حسب 40%. وبخصوص عدد المشتغلين، قد يكون عرف استقرارا حسب 67%.



2.1 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الثالث من سنة 2021، قد تكون مبيعات قطاع تجارة الجملة في السوق الداخلي عرفت استقرارا حسب 58% من أرباب المقاولات وارتفاعا حسب 25% منهم. وقد يعزى هذا التطور بالأساس من جهة إلى الارتفاع المسجل في مبيعات «تجارة المواد الغذائية والمشروبات بالجملة» ومبيعات «أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المسجل في مبيعات «تجارة مجهزة الاعلام والاتصال بالجملة». وبخصوص عدد المشتغلين، قد يكون عرف استقرارا حسب 71% من أرباب المقاولات. واعتبر مستوى المخزون من السلع عاديا حسب 80% من تجار الجملة. أما أسعار البيع، فقد تكون عرفت استقرارا حسب 64% من أرباب المقاولات، وارتفاعا حسب 30% منهم.



الإيداع القانوني: 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب: 178 - 10 001

الهاتف: (+212) 5 37 57 69 04 - الفاكس: (+212) 5 37 57 69 02

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP

وفي هذا الإطار، استمرت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات في تسجيل مساهمات سلبية في النمو حيث بلغت 1,1 نقطة عوض مساهمة إيجابية ب 0,3 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

تحسن الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة بنسبة 10,9% عوض انخفاض بنسبة 5,7% وارتفاع صافي الدخول المتأتمية من بقية العالم بنسبة 28,2% عوض 53,2% تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 12% بدل انخفاض بنسبة 3,4% خلال الفصل الثالث من سنة 2020.

وأخذاً بعين الاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 6,7% مقابل انخفاض بنسبة 2,1% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 29,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 25,8%.

وبلغ إجمالي الاستثمار نسبة 30,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وعرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني انخفاضاً طفيفاً منتقلة من 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,5%.

القيمة المضافة (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بمليون درهم)

التغيرات بين	الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
سنة ب %	2021	2020	سنة ب %
	31 597	26 845	17,7
القطاع الفلاحي	187 273	175 940	6,4
القطاع غير الفلاحي	1 927	2 312	-16,7
الصيد البحري	4 183	3 963	5,6
صناعة الاستخراج المعدني	34 447	33 113	4,0
الصناعة التحويلية	6 160	5 934	3,8
الكهرباء والماء	13 273	11 288	17,6
البناء والأشغال العمومية	20 165	18 004	12,0
التجارة	3 241	1 904	70,2
الفنادق والمطاعم	7 093	6 239	13,7
النقل	12 137	12 272	-1,1
البريد والمواصلات	12 770	12 751	0,1
أنشطة مالية وتأمينية	31 621	30 260	4,5
الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات شخصية	22 710	21 587	5,2
الإدارات العامة والضمان الاجتماعي	19 808	19 269	2,8
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	37 119	34 463	7,7
الضريبة على المتوجات صافية من الإعانات	253 882	235 558	7,8
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم	221 483	207 762	6,6
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	301 120	271 536	10,9
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية			

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بمليون درهم)

التغيرات بين	الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
سنة ب %	2021	2020	سنة ب %
	141 944	134 163	5,8
نفقات استهلاك الأسر	49 879	47 413	5,2
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	1 615	1 530	5,5
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	69 996	64 275	8,9
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	96 136	85 076	13,0
صادرات من السلع والخدمات	127 167	112 140	13,4
واردات من السلع والخدمات			

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم)

التغيرات بين	الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
سنة ب %	2021	2020	سنة ب %
	323 895	289 307	12,0
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	90 056	70 073	28,5
الادخار الوطني الإجمالي	91 637	72 574	26,3
اجمالي تكوين رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + تغير المخزون)			

بينت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 7,8% خلال الفصل الثالث من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 6,7% المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا الانتعاش إلى الارتفاع الملحوظ للنشاط الفلاحي بنسبة 17,7% والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6,4%.

وشكل انتعاش الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

انتعاش الاقتصاد الوطني

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 14,8% في الفصل الثالث من سنة 2021 بعد انخفاض قدره 8,2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لكل من أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 17,7% عوض انخفاض نسبته 10,3% سنة من قبل، وانخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 16,7% عوض ارتفاع بنسبة 17,3%.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي ارتفاعاً بنسبة 6,9% بعد انخفاضها بنسبة 2,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وكان هذا نتيجة تحسن القيم المضافة لأنشطة:

- البناء والأشغال العمومية بنسبة 17,6% عوض انخفاض بنسبة 6,7%؛
 - الصناعة الاستخراجية بنسبة 5,6% عوض 4,2%؛
 - الصناعات التحويلية بنسبة 4% عوض انخفاض بنسبة 3,1%؛
 - الماء والكهرباء بنسبة 3,8% عوض 1,6%.
- ومن جهتها، سجلت القيمة المضافة للقطاع الثالث ارتفاعاً بنسبة 6,6% بعد انخفاض بنسبة 7,9% خلال نفس الفصل من سنة 2020، والتي تميزت بارتفاع أنشطة:
- الفنادق والمطاعم بنسبة 70,2% عوض انخفاض كبير بنسبة 65,8%؛
 - النقل بنسبة 13,7% بدل انخفاض كبير بنسبة 36,3%؛
 - التجارة بنسبة 12% بدل انخفاض بنسبة 10,7%؛
 - الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5,2% عوض 2,8%؛
 - الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4,5% عوض انخفاض بنسبة 2,5%؛
 - الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 0,1% عوض انخفاض بنسبة 1,2%؛
 - التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 2,8% عوض 3,4%.

وفي هذه الظروف، وأخذاً بعين الاعتبار ارتفاع الضرائب على المتوجات صافية من الإعانات بنسبة 7,7%، سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم خلال الفصل الثالث من سنة 2021 انتعاشاً نسبته 7,8% خلال الفصل الثالث من سنة 2021 عوض ركود بنسبة 6,7% السنة الماضية.

المستوى العام للأسعار في ارتفاع

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 10,9% عوض انخفاض بنسبة 5,7% عرف المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بنسبة 3,1% مقابل 1% السنة الماضية.

طلب داخلي في ارتفاع

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 8,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 6,5% نفس الفترة من سنة 2020، مساهماً في النمو الاقتصادي ب 8,8 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 7 نقط.

وفي هذا الإطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 5,8% بدل انخفاض بنسبة 5,7% مساهمة في النمو ب 3,2 نقطة مقابل مساهمة سلبية ب 3,1 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعاً بنسبة 5,2% عوض 3,7% مساهمة ب 1,1 نقطة في النمو مقابل 0,7 نقطة.

وبدوره، سجل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون) ارتفاعاً بلغ 15,1% مقابل انخفاض قوي بنسبة 13,9% مساهمة في النمو بلغت 4,5 نقطة بدل مساهمة سلبية ب 4,6 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

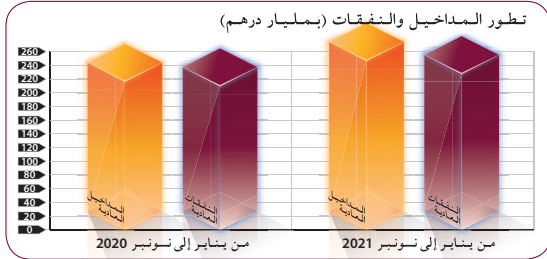
سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 13,4% خلال الفصل الثالث من سنة 2021 بدل انخفاض بنسبة 11,7% مع مساهمة سلبية في النمو ب 5,7 نقطة عوض مساهمة إيجابية ب 5,6 نقطة. ومن جهتها، ارتفعت الصادرات بنسبة 13% عوض انخفاض بنسبة 13,3% مع مساهمة قدرها 4,7 نقطة مقابل مساهمة سلبية قدرها 5,3 نقطة سنة من قبل.

مؤشرات إقتصادية ومالية

المالية العمومية

الوضعية من يناير إلى نونبر	2021*	2020	(بمليون درهم)
% التغير			
13,6	246 966	217 386	المداخيل العادية
8,3	227 733	210 252	النفقات العادية
-0,5	26 035	26 158	الدين العمومي
8,6	60 750	55 935	الاستثمار
	-21 839	-10 924	الرصيد الصافي للحسابات الخصوصية
	-63 356	-59 724	رصيد الميزانية العامة

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية.

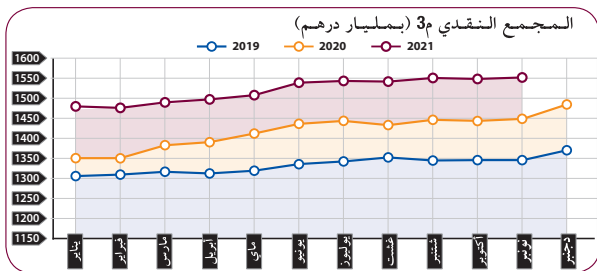


النقد

الوضعية من يناير إلى نونبر	2021*	2020	(بمليون درهم)
% التغير			
7,1	1 551 611	1 448 335	مجمع النقد م3
11,0	867 713	782 024	مجموعات التوظيفات السائلة
5,2	1 166 454	1 108 831	ديون للإقتصاد
8,3	280 390	258 823	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية
14,1	321 449	281 699	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين
6,0	255 307	240 963	موارد ذات طابع غير نقدي
-2,4	70 796	72 507	مقابلات الودائع لدى الخزينة
1,2	-32 171	-32 562	بنود صافية أخرى
7,1	1 551 611	1 448 335	مجموع المقابلات (1)

(1) مجموع المقابلات = ديون للإقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.

المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

الوضعية في شهر نونبر	2021	2020	
% التغير			
46,8	2 883,35	1 963,99	حجم المعاملات (بمليون درهم)
19,1	674 659,75	566 268,58	رسملة البورصة (بمليون درهم)
19,1	13 085,38	10 990,85	مؤشر مازي
18,2	10 581,75	8 949,94	مؤشر ماديس
	05 نونبر 2021	01 أكتوبر 2021	الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة
0,4	533	531	العدد
7,5	604 812,23	562 589,35	الأصول الصافية (بمليون درهم)

المصدر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

القطاعات المنتجة

الوضعية من يناير إلى نونبر	2021	2020	
% التغير			
-0,3	1 184 803	1 188 264	الصيد
28,2	8 033 190	6 268 331	المنتجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي الوزن (بالطن) القيمة (بألف درهم)

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

الوضعية من يناير إلى نونبر	2021	2020	
% التغير			
5,6	37 174,0	35 199,0	الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)
1,8	34 763	34 153	الإنتاج التجاري للفوسفاط (10 ⁹ طن)
15,6	12 719	11 000	إستهلاك الإسمنت (بألف طن)

المصدر: م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

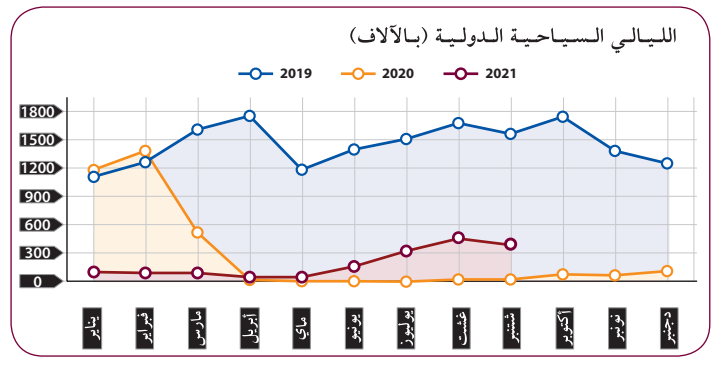
الوضعية من يناير إلى نونبر	*2021	*2020	(بمليون درهم)
% التغير			
18,7	380 109	320 197	التجارة الخارجية
24,3	252 609	203 288	الصادرات
9,1	127 500	116 909	السلع (فاب)
22,1	484 079	396 401	الخدمات
23,9	416 524	336 071	الواردات
12,0	67 555	60 330	السلع (فاب)
-36,4	-103 970	-76 204	الخدمات
	78,5	80,8	الرصيد التجاري
			نسبة التغطية %
41,1	86 482	61 295	مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

الوضعية من يناير إلى شتبر	*2021	2020	
% التغير			
12,0	6 632	5 919	البيالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)
-45,4	1 752	3 207	متنها: اللبالي السياحية الدولية (بالآلاف)

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



... معطيات غير متوفرة * معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة